وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالـى
كلية التربية الأساسية

المبَاحثُ اللّغويّة والنَّحْويَّة في شَرْحِ اللُّمَع للوَاسِطِي الضَّرِير (توفي قبل469هـ)

دراسة وتحليل

رسالةٌ قدَّمها

عمار أحمد حسن الحمدانيّ

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى
وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

مهدي عُبيد جاسم

ذُوالقِعدة
أيلول
1434هـ
2013م

الفصل الأول
أدلة النحو
المبحث الأول : السَّماع

عرّف أبو البركات الأنباري (ت577هـ) أصول النحو بأنّها : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعُهُ وفصولُهُ "[1] ، وعرّفها السيوطي (ت911هـ) بأنّها : " علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة ، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل "[2] .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ فائدة هذه الأصول هي " التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى الاطّلاع على الدليل "[3] .

وقد اختُلِفَ في أدلة الصناعة فأقسامها عند ابن جني (ت392هـ) ثلاثة هي : السماع ، والقياس ، والإجماع[4] ، أمّا عند أبي البركات الأنباري فهي ثلاثة : النقل ، والقياس واستصحاب الحال[5] ، أمّا السيوطي فأدلة النحو عنده أربعة إذ جمع بين ما أورده ابن جني ، وما أورده أبو البركات الأنباري ، وهي : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال[6] .

وزاد ابن السراج (ت316هـ) العلة على ما ذُكِرت ، فعُدّت خمسة[7] ، أمّا الواسطي الضرير فأصول النحو عنده ثلاثة : سماع ، وقياس ، وعلة ، وسأتناول هذه الأصول بشيء من التفصيل ، وهي على النحو الآتي :

---

(1) لمع الأدلة : 80 .
(2) الاقتراح : 21 .
(3) لمع الأدلة : 80 .
(4) ينظر : الخصائص : 117/1 .
(5) ينظر : لمع الأدلة : 81 .
(6) ينظر : الاقتراح : 21 .
(7) ينظر : الخصائص : 161/1 .

اهتمّ الواسطي الضرير بالسماع فكان في طليعة الأدلة التي أوردها في شرحه ، ويتضح ذلك من خلال استشهاده بالقرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي ، وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ ، وسأوضح هذه الأمثلة ومنهجه فيما يأتي :

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته

أ – القرآن الكريم

اهتمّ الواسطي الضرير بالشاهد القرآني ، فقد عُنِيَ بالشاهد القرآني انماز شرحه بكثرة الشواهد القرآنية على غيرها من الشواهد ، مما يدلّ على أهمية الشاهد القرآني عنده ، ومنهجه قائمٌ على ما يأتي :

1 -كثرة الاحتجاج بالشواهد القرآنية ، حيث بلغ عدد الشواهد القرآنية في شرح اللمع (162) شاهدًا مع القراءات القرآنية .

2 -على الرغم من كثرة استشهاده بالشواهد القرآنية ، إلاّ أنّ قسمًا من الموضوعات قد خلت من الشواهد القرآنية ، وعددها خمسة وعشرون بابًا ، وهي : باب المعرب والمبني ، وباب الإعراب والبناء ، وباب التثنية ، وباب جمع التأنيث ، وباب التكسير ، وباب الأفعال ، وباب المبتدأ ، وباب ما لم يُسمَّ فاعله ، وباب (لا) في النفي ، وباب المصدر ، وباب ظرف الزمان ، وباب ظرف المكان ، وباب المفعول له ، وباب المفعول معه ، وباب (منذُ ، ومُذ) ، وباب عطف البيان ، وباب المعرفة والنكرة ، وباب الترخيم ، وباب الندبة ، وباب إعراب الأفعال وبنائها ، وباب (حبّذا) ، وباب النسب ، وباب الحكاية ، وباب الخطاب ، وباب الإمالة .

3 -يورد الواسطي الضرير الشواهد القرآنية لإثبات الأحكام والقواعد اللغوية والنحوية والصرفية في شرحه للمسائل ، من ذلك استشهاده بقوله تعالى : ﴿ ى ى ﴾ [النازعات : 42] على أنّ (أيّان) بمعنى (متى)[1] ، وبقوله تعالى : ﴿ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ﴾ [الطلاق : 4] على جواز حذف الخبر الجملة حيث أراد : فعدتهنّ ثلاثة أشهر ، فحذف جميع

(1) ينظر : شرح الواسطي : 4 .

الجملـة[1] ، واسـتدلّ بقولـه تعالـى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ [ص : 6] علـى أنّ (أنْ) المفتوحـة المخففـة تكـون بمعنـى (أي)[2] ، واسـتدلّ بقولـه تعـالى :ﭽ ﭼ [الحـج : 30] علـى أنّ معنـى (مِـن) هـو التبيـين ، فتقـديره : اجتنبـوا الـرجس الـذي هـو وثـنٌ[3] ، واسـتدلّ بقولـه تعـالى :ﭽ ﭼ [المائدة : 95] على حذف المبتدأ بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط[4] ، واستدلّ بقوله تعالى :ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [الإنسان : 1] على أنّ (هل) بمعنى (قد)[5] .

4 -يُورد الواسطي الضرير أكثر من آية أحيانًا على المسألة الواحدة ، من ذلك استدلاله بقوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﭼ [النساء : 171] ، و ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [الحجر : 2] على أنّ (ما) إذا كانت حرفًا تكون على أقسام منها : كافة عن العمل ، وتكون مصدرية[6] نحـو قولـه تعـالى : ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ [البقـرة : 7] ، و ﭽ ﭢ ﭣ ﭤﭼ [البقرة : 3] .

5 -اعتاد الواسطي الضرير على أن يذكر الشـاهد القرآنـي مسبوقًا بعبارات تميّزه عن غيـره مـن الكـلام ، فمـن أمثلـة ذلـك مـا جـاء فـي (بـاب البـدل) إذ قـال " والبـدل علـى أربعـة أقسـام : بـدل الشـيء مـن الشـيء ، وهـو كقولـك : مـررتُ بأخيكَ زيدٍ ، ومثله :ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ [الفاتحة : 6 – 7] "[7] .

6 -يسـتدلّ الواسـطي الضـرير بالشـاهد القرآنـي علـى مـذهب النحـاة لكونـه دلـيلاً لإثبات صحـة قولهم ، من ذلك قولـه : " فأمّا (كلتا) فهو عند البصريين مفرد

(1) ينظر : شرح الواسطي : 32 .
(2) ينظر : نفسه : 52 – 53 .
(3) ينظر : نفسه : 87 ، وأسرار العربية : 259 .
(4) ينظر : شرح الواسطي : 176 .
(5) ينظر : نفسه : 267 ، واللمع : 299 ، وتوجيه اللمع : 584 .
(6) ينظر : شرح الواسطي : 44 .
(7) شرح الواسطي : 111 .

، والدليل عليه قولـه : ﭽ □ □ □ □ □ﭼ [الكهف : 33] ، ولو كـان مثنى لقال : (آتتا) ، كما يقال : الرجلان قاما[1] .

ب – القراءات القرآنية : منهج الواسطي الضرير في الاستشهاد بالقراءات القرآنية :

ممـا لا شـكّ فيـه أنّ القـراءات تعـدّ مصـدرًا مـن مصـادر الشـواهد النحويـة ، والاعتماد عليها فـي الاستشـهاد من شأنه أن يُغني اللغة ، فهي تُعدّ معينًا لا ينضب وزادًا لا ينفد[2] ، فقد عُنِيَ الواسطي الضرير بهذا الجانب من السماع ، ووقف عليه في كتابه ، فهو يُعنى بذكر القراءات المختلفة وتوجيهها ، فقد بلغ عدد القراءات التي استشـهد بهـا الواسـطي الضـرير إحـدى عشـرة قـراءة ، فهـذا العـدد يتناسـب مـع حجـم الكتاب الذي اتّسم بصغر حجمه ، ومعظم القراءات التي أوردها كانت تدور حول إثبات بعض الأحكام اللغوية والنحوية ، فمنهجه قائمٌ على ما يأتي :

1 –عُنِيَ الواسطي الضرير بتوجيه بعض القراءات التي استشهد بها ، من ذلك توجيهه القراءات في آيتين : **الأولى :ﭽ ﭟ ﭼ** [البقرة : 214] ، فالنصب لا إشكال فيه ؛ لأنّ الفعل المضارع ينتصب بعد (حتى) يُنْصَبُ بإضمار (أن) على معنى (إلى أن) ، أمّا إذا أُريد فيها حكاية الحال رُفِعَ الفعل بعدها[3] ، فقرأ نافع بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب[4] ، وقد وجّه الواسطي الضرير هذه القراءة قائلاً : " أمّا الرفع فهي حكاية حال ، كأنّك تحكي الساعة ما قاله الرسول ﷺ ، فإن قلت : كان سيري أمسِ حتى أدخلُها ، فـ (كان) ها هنا تحتمل أن تكون تامة فيجوز الرفع والنصب في (أدخلها) ،

---

(1) ينظـر : نفسـه : 109 ، والإنصـاف (المسـألة 62) : 439/2 – 440 ، وخزانـة الأدب : 62/1 .

(2) ينظر : الشواهد والاستشهاد : 225 .

(3) ينظر : الكتاب : 23/3 ، والمقتضب : 41/2 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 66 ، والنشر في القراءات العشر : 530/2 ، والإتحاف : 156 .

ويحتمل أن تكون ناقصة فيكون خبرها أخذ شيئين : أمسِ ، أو حتّى وما بعدها ، فإن جعلتَ خبرها أمسِ جاز في (أدخلها) الرفع والنصب ، وإن جعلتَ أمسِ متعلقًا بالخبر الذي هو (حتى أدخلها) لم يجز فيه النصب "[1] . **والأخرى :چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑچ** [سبأ : 10] في عطف الاسم المعرف بالألف واللام على المنادى ، وجه الرفع والنصب في لفظ (الطير)[2] ، فقال : " تُقرأ بالرفع والنصب على ما مضى ، ففي النصب ثلاثة أوجه : على الموضع ، وعلى أعني ، وعلى أن يكون الواو بمعنى مع ، وفي الرفع وجهان : أحدهما : أن ترفع على اللفظ ، والثاني : على المضمر في (أوّبي) وقد قام معه مقام التوكيد "[3] .

2 –لم ينسب الواسطي الضرير معظم القراءات إلى أصحابها ، فقد نسب قراءة واحدة من بين القراءات التي أوردها ومن أمثلة ما استشهد به قوله : " (كان) على خمسة أقسام ... الثالث : أن يُضمر فيها الشأن ولا يظهر ، ولا يكون خبرها إلاّ جملة ، ولا يعود من الجملة عائد على الأول ؛ لأنّه هو هو ، وذلك قولك : كانَ زيدٌ قائمٌ ، فاسمها مضمر ، وزيدٌ مبتدأ وقائمٌ خبره ، والجملة في موضع نصب ؛ لأنّها خبر كان ، ومنه قراءة ابن عامر (ت118هـ) :**چ ھ ھ ے ے ۓ ۓچ** [الشعراء : 197] ، فـ (أن يعلمَهُ) مبتدأ ، و(آية) الخبر واسمها مضمر "[4] ، أمّا القراءات الأخرى فقد كان يذكرها نحو قوله : (قُرئت) أو (قُرِئ) أو (يقرؤون) .

3 –يعمد الواسطي الضرير في بعض الأحيان إلى الإشارة إلى ما هو ضعيف من القراءات القرآنية ، من ذلك قوله في العطف بعد الفاء في جواب الشرط[5] : " فإن عطفت بعد الفاء فقلتَ : إنْ تُكرمني فأكرمك ، وأحسن

---

(1) شرح الواسطي : 103 ، وينظر : الكتاب : 23/3 .

(2) قرأ بالرفع الأعرجُ ، ينظر : مشكل إعراب القرآن : 166 ، والإتحاف : 358 .

(3) شرح الواسطي : 143 ، وينظر : معاني القرآن للفراء : 355/2 .

(4) شرح الواسطي : 39 .

(5) ينظر : نفسه : 176 – 177 .

إليك ، جاز في (أحسن) الرفع والنصب والجزم ، فالرفع على القطع ، والجزم عطف على موضع الفاء ، والنصب تشبيهًا بالجواب بالفاء ، ومثله :**چچ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گچ** [البقرة : 284] ، يجوز في الرفع والنصب والجزم ، والنصب أضعفها "[1] ، إذ لا يجازي بها ، وإن كان معناها الجزاء من قبل أنّ ما بعد حرف الشرط لا يكون موقتًا .

ثانياً – الحديث النبوي الشريف والأثر

الحديث هو " اسم من التحديث وهو الإخبار ، ثمّ سُمِّيَ به : قول أو فعل أو تقرير نُسب إلى النبي (عليه الصلاة والسلام) "[2] ، أو هو ما كان من أقوال الرسول ﴿ﷺ﴾ ، أو أفعاله ، أو أحواله من عبارات التي وقعت في زمنِهِ[3] .

ويعدّ الحديث النبوي الشريف مصدرًا مهمًا من مصادر الاستشهاد في اللغة والنحو بعد القرآن الكريم ، قال عبد الجبار النايلة : " هو منبع ثرّ ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية ، تُعنى به اللغة العربية ، وتفيد منه ثروة تُضاف إلى متنها ، وأساليب جديدة تدخل استعمالاتها "[4] ، وترى الدكتورة خديجة الحديثي : " أنّ الحديث النبوي الشريف يأتي بعد كلام الله العزيز فصاحةً وبلاغة ، وصحة عبارة ، وكان ينبغي أن يعدّ المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به في علوم اللغة ، وفي الاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو والصرف "[5] ، إلاّ أنّه أنّه لم يلقَ عناية كبيرة من جانب العلماء بالاحتجاج به كالاحتجاج بالقرآن الكريم والشعر ، فكان مثار خلافٍ بين علماء اللغة والنحو ، ويمكننا أن نُقسّم النحاة من حيث الاستشهاد بالحديث على ثلاث طوائف :

---

(1) قراءة النصب (فيغفر) هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة ، ينظر : إعراب القراءات الشواذ : 1/295 – 296 .

(2) الكليات : 2/202 .

(3) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : 14 .

(4) الشواهد والاستشهاد في النحو : 297 .

(5) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : 14 .

1 -طائفـة أقلّ احتجاجًـا بـه ، وعلـى رأسـها ابـن مالـك وأبـو الحسـن بـن الضـائع (ت686هـ) متابعًا مَنْ سبقه من النحاة من شيوخ المدرستين .

2 -طائفة اتخذت الوسط سبيلاً ، وعلى رأسها الشاطبي (ت790هـ) ، وكثير من المحدثين .

3 -طائفـة أجـازت الاستشـهاد بالحـديث كلّـه وعلـى رأسـها ابـن مالـك الأندلسـي (ت672هـ) ، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ)[1] .

والواسطي الضرير من النحاة الذين استشهدوا بالحديث النبوي الشريف ، وإن كان عدد الأحاديث قليلاً جدًّا ، فقد بلغ عدد الأحاديث التي استدلّ بها حديثين اثنين ، فهو يعدّ من المُقلين إذا ما قُورن بشُرّاح اللمع الآخرين[2] ، فعدد الأحاديث عند جامع العلوم الباقولي (ت543هـ) (12) ، وابن برهان (ت456هـ) (9) ، وابن الخباز (ت639هـ) (9) ، والثمانيني (ت442هـ) (6) ، والعلوي الكوفي (ت539هـ) (5) ، وابن الدهان (ت569هـ) (4) ، وأبي البقاء العكبري (ت616هـ) (2) ، ومن الملاحظ على استشهاد الواسطي بهذين الحديثين هو إثبات قضايا نحوية .

فمن أمثلة ذلك ما جاء في (باب لا النافية) فقد استدلّ بقوله ﷺ : (لا حولَ ولا قوّة)[3] إذا أتـى بعد (لا) والاسم الواقـع بعدها بعطـف ، وكُرِّرت (لا) ففـي الأول وجهان : الرفع بالتنوين على معنى (ليس) ، وعلى الابتداء ، وفتح بلا تنوين على البناء ، وفي الثاني ثلاثة أوجه : هذان اللذان في الأول ، ونصب بتنوين على لفظ (حول) ، فإن جعلت (لا) الثانية زائدة لم يجز أن تبني (قوّةً) معها ؛ لأنّك إنّما تبني معها إذا كانت نافية[4] .

واستدلّ بالحديث الثاني على قوله تعالى :**چڈ ڈ ڈ ڈ ژچ** [البقرة : 158] : (فقالوا يا رسول الله بِمَ نبدأ ، قال : ابدؤوا بما بدا الله به)[5] في الردّ على ما قاله

---

(1) ينظر : الشاهد وأصول النحو : 62 .

(2) ينظر : شروح اللمع – موازنة (أطروحة) : 96 ، وتوجيه اللمع (رسالة) : 67 .

(3) صحيح البخاري : 1170 ، وينظر : المعجم الأوسط : 187/5 .

(4) ينظر : شرح الواسطي : 55 .

(5) صحيح مسلم بشرح النووي : 176/8 – 177 .

بعض النحاة : إنّ الواو تفيد الترتيب[1] ، وهم : قطرب (ت206هـ) وهشام بن معاوية (ت209هـ) ، وثعلب (ت219هـ) ، والربعي (ت240هـ) ، والدينوري (ت282هـ) ، وأبو عمرو الزاهد (ت345هـ)[2] ، وعند الرجوع إلى مجالس ثعلب نجد أنّ حديثه عن الواو أنّها لا تفيد الترتيب ، على العكس مما نُسِبَ إليه ، إذ قال : " إذا قلتَ : قامَ زيدٌ وعمرو ، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيدٍ ، وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معًا "[3] .

وهذا رأي البصريين في دلالة (الواو) العاطفة ، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنّ الواسطي الضرير أخذ بالرأي البصري وسار على مذهبهم في أنّ (الواو) لمطلق الجمع[4] ولا تفيد الترتيب بدليل قوله تعالى : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [المؤمنون : 37] .

أمّا الأثر فهو ما رُوي عن الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم)[5] ، فقد استشهد بقول عمر بن الخطاب ﴿رضي الله عنه﴾ ، للشاعر سُحيم عبد بني الحسحاس[6] :

عُمَيرة وَدِّع إنْ تَجَهزتَ غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

(لو بدأتَ بالإسلام لأجرتُكَ)[7] ، على ما ذهب إليه الكوفيون أنّ الواو تفيد الترتيب[8] الترتيب[8] .

ثالثاً : كـلام العـرب

---

(1) ينظر : شرح الواسطي : 118 .

(2) ينظر : الجنى الداني : 158 .

(3) مجالس ثعلب : 386/8 .

(4) ينظر : الكتاب : 216/4 ، والمقتضب : 25/2 ، وسر صناعة الإعراب : 632 – 633 ، والبيان في شرح اللمع : 274 – 275 ، وارتشاف الضرب : 1677/4 ، وشرح التصريح : 156/2 – 157 ، وخزانة الأدب : 3/11 .

(5) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : 13 .

(6) ديوانه : 16 .

(7) الأغاني : 3/20 .

(8) ينظر : شرح الواسطي : 118 .

أولاً : الشعر

كـان الشـعر المعـين الـذي لا ينضـب فـي الاحتجـاج عنـد النحـاة واللغـويين جميعهم في صياغة قواعدهم ووضع أصولهم ، فقد اهتموا به كثيرًا ومنهم الواسطي الضرير ، فقد أولى للشاهد الشعري عناية متميزة ، وفيما يأتي بيان لأهم السمات التي اتّسم بها منهج الواسطي الضرير في الشواهد الشعرية :

1 ينسب الشاهد الشعري إلى صاحبه حينًا وهو قليل ، ولا يفعل ذلك حينًا آخر وهو كثير ، فمثال الأول ما جاء في (باب حروف النسق) على أنّ بعض النحويين يُجوّزون في (الواو) الترتيب قائلاً : " ومن النحويين من يجوّز فيها الترتيب ، ويستدلّ بقول سيبويه[1] : مررتُ برجلٍ وحمارٍ ، إن شئت جعلته مرورًا واحدًا ، وإن شئت مررتَ بالرجل ثمّ الحمار بعده ، وأيضًا فإنّ الظاهر فيه أن يكون : مررت بالرجل أولاً ثمّ بالحمار اتّباعًا للفظ ، ويدلّ على ذلك ما رُوي أنّ عمر بن الخطاب ﴿رضي الله عنه﴾ سَمِعَ قول الشاعر ، وهو سُحيم[2] :

عُمَيرة وَدِّعْ إن تَجهَّزتَ غَادِيا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيا

قال : لو بدأت بالإسلام أولاً لأجرتُكَ ، فلو أنّها ترتب لاستوى عنده الأمران[3] الأمران[3] .

ومثال الثاني ما جاء في (باب كان وأخواتها) قوله[4] : " ولا يخلو اسم كان وخبرها من أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفةً أو نكرةً ، فإن كانا معرفتين أو نكرتين كنتَ مخيّرًا أيّهما شئتَ جعلته الاسم ، وجعلت الآخر الخبر تقول : كان زيدٌ أخاكَ ، وكأن زيدًا أخوكَ ... فأمّا أن يجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة فهذا عكس ما يجب ، ولا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر ، قال القُطَامي[5] :

قِفِي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا

---

(1) ينظر : الكتاب : 437/1 – 438 .

(2) ديوانه : 16 .

(3) ينظر : شرح الواسطي : 118 .

(4) نفسه : 41 .

(5) ديوانه : 31 ، وينظر : شرح الواسطي : 41 ، وارتشاف الضَرَب : 1711/5 .

2 يستعمل الواسطي الضرير الشاهد الشعري للاستدلال به على الأحكام اللغوية والنحوية ، من ذلك استدلاله على أنّ (الكاف) تكون اسمًا ، إذ قال في (باب حروف الجرّ) : " ومنها الكاف ومعناها التشبيه وهي على ثلاثة أضرب : حرف لا غير وهي إذا وقعت صلة الذي ... واسم لا غير كقول الأعشى[1] :

أتَنْتَهُونَ ولنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يهلكُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

واستدلّ على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)[2] بقول عبد الله بن قيس الرّقيات[3] :

وَيَقُلْنَ شيبٌ قد عَلا كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

3 يُراد أكثر من شاهد شعري على المسألة الواحدة ، من ذلك ما جاء في (باب حتى) على أنّ أحد أقسامها كونها حرفًا من حروف الابتداء[4] ، كقول الفرزدق[5] :

فيا عَجَبًا حتّى كليبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

وقول جرير[6] :

فَمَا زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دماءَها بدجلة حتّى ماءُ دجلةَ أشكَلُ

4 يقف بالشاهد الشعري إلى جانب الشاهد القرآني في بعض الأحيان ؛ لتأييد الأحكام ، ومثال ذلك ما استشهد به في (باب الجرّ)[7] على أنّ (الكاف) تكون اسمًا وحرفًا ، وهو كقولك : زيدٌ كعمرو ، ويحتمل الأمرين ، وقد تكون زائدة كقول رؤبة[8] :

---

(1) ديوانه : 134 .
(2) شرح الواسطي : 51 .
(3) ديوانه : 28 .
(4) ينظر : شرح الواسطي : 101 ، والكتاب : 18/3 ، والأصول في النحو : 424/1 .
(5) ديوانه : 72 .
(6) ديوانه : 344 .
(7) ينظر : شرح الواسطي : 93 ، ورصف المباني : 251 .
(8) ديوانه : 106 ، وصدره : قُبَّ من التعداء حُقْبٌ في سَوَق .

لَوَاحقُ الأقْرَاب فيها كالمَقَقْ

معناه : فيها طول ، فالكاف زائدة ، ومثله قوله تعالى :**چڈ ڎچ** [الشورى : 11] .

5 يعمد في كثير من الأحيان إلى ذكر عجز البيت أو صدره من ذلك ما جاء في (باب نِعْمَ وبِئْسَ) قوله[1] : " وهما فعلان ماضيان دَلاّ على المدح والذمّ يدلك على كونهما فعلين أنّ تأنيثهما كتأنيث الأفعال ، قال ذو الرِّمَّة[2] :

نِعْمَتْ زَورُقُ البَلَدِ "

6 يذكر أحيانًا روايات الأبيات التي يستشهد بها ، ويوجهها توجيهًا إعرابيًا فمن أمثلة ذلك استشهاده بقول أبي مروان النحوي[3] :

ألقَى الصَّحِيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نَعْلَهُ ألقَاها

يُروى برفع (النعل) ونصبها وجرّها ، فمن رفعها احتمل الرفع من وجهين : أحدها : أن تجعل (حتى) حرفًا من حروف الابتداء ، وبرفع النَّعل بالابتداء ، ويكون (ألقاها) خبره ، والوجه الآخر : أن تكون على مذهب من قال : ضربتُ زيدًا وعمرو كلَّمْتُهُ بالرفع ، فيكون قد عطفه على (ألقى الصحيفة) ... والنصب من وجهين أيضًا : أحدهما : أنّه يعطفها على (الزّاد) فيكون (ألقاها) توكيدًا ، والآخر : أن يكون نصبها بفعل دلَّ عليه (ألقاها) ... والجرّ من وجه واحد وهو على معنى (إلى) ، فيكون (ألقاها) تفسيرًا أو توكيدًا "[4] .

7 من الملاحظ على استشهاد الواسطي الضرير أنّه كان يحتجّ بشواهد البصريين والكوفيين جميعًا ، وقد نسب بعضها إليهما ، كقوله : واستدلّ

---

(1) شرح الواسطي : 188 ، وينظر : أمالي الشجري : 388/2 – 400 ، والإنصاف : 104/1 – 106 مسألة (14) .

(2) أخلّ به ديوانه وهو في خزانة الأدب : 420/9 ، وتمامه : أو حرةٌ عيطلٌ نَيْجاءُ مُجفرةٌ دعائمَ الزّور نِعْمَت زورقُ البلد .

(3) ينظر : الكتاب : 97/1 ، وشرح التصريح : 141/2 ، وخزانة الأدب : 445/1 .

(4) شرح الواسطي : 100 – 101 .

عيسى بن عمر[1] (ت149هـ) ، وأنشد أبو علي الفارسي (ت377هـ)[2] وفي بعض الأحيان ينسب الشاهد إلى المدرسة كقوله : واستدلّ البصريون[3] ، وأنشد الكوفيون[4] ، إلاّ أنّه كان يُعنى كثيرًا بشواهد البصريين .

8 يتخذ الشاهد الشعري دليلاً للردّ به على النحاة ، من ذلك ما جاء في (باب البدل) قوله : " البدل يجري مجرى التأكيد في التحقيق والتشديد ، ويجري مجرى الوصف في الإيضاح ، وعبرته أن تجيء بالأول وتقيم الثاني مقامه ، فيصحّ الكلام ، وهذا عند النحويين شرط في البدل ، وهذا غلطٌ ؛ لأنّك تقول : الذي مررتُ به أبي محمد قائم ، فلو كان يصحّ بطرح الأول لم تصحّ هذه المسألة ... ويدلّ على ذلك قول الأعشى[5] :

وكأنّه لَهِق السّراة كأنّه ما حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسوادِ

فالهاء اسم (كأنّ) ، و(ما) زائدة ، و(حاجبيه) بدل من الهاء بدل البعض ، و(مُعيّن) خبر (كأنَّ) ، فقوله : (مُعيَّن) يدلك على أنّ الأول ليس في نية الطرح ، إذ لو كان كذلك لقال : معينان ؛ لكونه خبرًا عن الحاجبين ، فهما مثنيان ، وخبرهما مثنى مثلهما "[6] .

9 وقد يأتي بالشاهد الشعري ويذكر أنّه ضرورة ، من ذلك ما جاء في حديثه عن (عسى) حيث قال : " لا بدَّ في (عسى) من إدخال أنْ في خبرها ؛ ليدلّ على الاستقبال ؛ لأنّ (أنْ) تنقل الفعل إلى الاستقبال ... ولا يجوز حذفها إلاّ في الشعر ، قال هدبة بن الخشرم[7] :

عسى الهمُّ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

---

(1) نفسه : 197 .

(2) نفسه : 89 .

(3) شرح الواسطي : 79 ، 261 .

(4) نفسه : 178 – 274 .

(5) أخلّ به ديوانه وهو في خزانة الأدب : 196 – 197 .

(6) شرح الواسطي : 111 ، وينظر : الكتاب : 161/1 .

(7) ديوانه : 30 .

معناه : أنْ يكون ، فحذف (أنْ) مِنْ (يكون) للضرورة "[1] .

10- لم أرَ الواسطي الضرير يستشهد بشعر المولّدين .

ثانياً : أقوال العرب وأمثالهم

احتجّ الواسطي الضرير بالأمثال وأقوال العرب ، فقد بلغ عدد الأمثال التي احتجّ بها مثلين ، في حين كان عدد الأمثال عند شُرّاح اللمع الآخرين على النحو الآتي[2] : عند ابن برهان العكبري (ت456هـ) (ثمانية) أمثال ، وأبي البقاء العكبري (ت616هـ) (سبعة) أمثال ، وابن الخباز (ت639هـ) (ستة) أمثال ، والثمانيني (ت442هـ) (خمسة) أمثال ، وجامع العلوم الباقولي (ت543هـ) (خمسة) أمثال ، وابن الدهان النحوي (ت569هـ) (خمسة) أمثال ، والعلوي الكوفي (ت539هـ) (أربعة) أمثال .

أمّا المنهج الذي اتّبعه الواسطي الضرير في الشاهد النثري فيمكن توضيحه من خلال ما يأتي :

1 -لم ينسب الواسطي الضرير المثل أو القول إلى صاحبه ، بل كان يقدمه بعبارات نحو : (ألا تراهم قالوا) ، و (قال بعض العرب) ، و (قد حكى من العرب) ، و (قولهم) ، و (كقولهم) ، و (من العرب من يقول) .

2 -اتّخذ الواسطي الضرير كلام العرب من أمثال وأقوال للاستدلال بها في المسائل النحوية وإثبات أحكامها ، من ذلك استشهاده بالمثل : (عسى الغويرُ أبؤسًا)[3] ، على أنّه لا يجوز التصريح بالمصدر بعد (عسى) ؛ لأنّه لأنّه لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، وقد ذكر المصدر في هذا المثل[4] .

3 -يورد الواسطي الضرير في بعض الأحيان أقوال العرب للردّ بها على أحد النحاة ، من ذلك قول العرب : (دققتُهُ دقًّا نِعِمّا)[5] الذي احتجّ به الواسطي

---

(1) شرح الواسطي : 191 ، وينظر : الكامل : 254/1 .

(2) ينظر : شروح اللمع موازنة (أطروحة) : 118 ، وتوجيه اللمع (رسالة) : 77 .

(3) جمهرة الأمثال : 45/2 ، ومجمع الأمثال : 424/2 .

(4) ينظر : شرح الواسطي : 191 .

(5) الفاخر : 51 .

فـي الـردّ علـى الأخفش (ت215هـ) الـذي ذهـب إلـى أنّ (مـا) التعجبيـة فـي جملة (ما أحسنَ زيدًا !) بمعنى الذي ، وأحسن صلتها ، والضمير الذي في (أحسن) راجـع إلـى الـذي ، والخبـر محـذوف ؛ لأنّـه قـال : لـم نَـرَ (مـا) فـي الخبر إلاّ موصوفة أو موصولة ، فقد ردّ الواسطي عليه قائلاً : " فأمّا قول الأخفش : إنّ (مـا) بمعنـى الـذي ، فـلا يصـلح لأنّ الخبـر محـذوف ، ولـم يظهر هذا الخبر في قرآنٍ ولا شعر ، ولو كان كما ذكر لظهر في بعض المواضع ... وأمّا قوله : لم نرَ (ما) إذا كانت خبرًا إلاّ موصولة أو موصوفة ، فقد حكى سيبويه عن العرب : (دققتُهُ دقًّا نِعمّا) أي : نِعْم الدقّ وقد جاءت (ما) ها هنا غير موصوفةٍ ولا موصولة "[1] .

4 -يشير إلى ما هو شاذ من أقوال العرب في بعض الأحيان ، من ذلك قولهم : (مَنَاطَ الثُّريا) ، و (مَقْعَد القابلة) ، و (مَعْقد الإزار) ، و (مَزْجَر الكلب) التي احتجّ بها على أنّ الفعل يعمل في المبهم من ظروف المكان مثل : (قمتُ خلفَكَ) ولا يعمل في المختص منها ، فلا تقول : (قمتُ الدار) ، فأمّا قولهم : (مناط الثريا) ، والأقوال الأخرى فهذا شاذّ[2] .

نخلص مما تقدّم عرضه من الأمثلة إلى أنّ الواسطي الضرير قد استعان بالشعر كثيرًا في مسائله اللغوية والنحوية ، وأنّه استشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، واتّضح مما مرَّ ذكرُهُ من شواهد السماع أنّ الواسطي يعطي السماع أهمية كبيرة وواضحة ، فقد استشهد بالقرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف ، والأثر والأمثال ، وكلام العرب منظومه ومنثوره .

---

(1) شرح الواسطي : 178 – 179 ، وينظر : شروح اللمع موازنة : 124 .

(2) ينظر : شرح الواسطي : 66 .

المبحث الثاني
القياس

أولاً – الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس

استعمل الواسطي ألفاظًا للتعبير عن القياس ، فضلاً عن لفظة القياس ، وهي : (الأجود) ، و(الأحسن) ، و(الأصل) ، و(الأكثر) ، و(الأولى) .

أمّا (الأجود) فقد وردت في شرح الواسطي في عدّة مواضع ، فمثاله ما ذكره الواسطي في (ظن وأخواتها) في أنّ الأجود إلغاء هذه الأفعال إذا تأخرت عن المفعولين ، إذ قال : " هذه الأفعال إذا تقدّمت على المفعولين عَمِلَت لا غير ؛ لأنّها قد وقعت في أقوى مراتبها ... وإن تأخرت جاز الإعمال والإلغاء ، والإلغاء أجود لبُعْدِها "[1] .

أمّا (الأحسن) فقد استعمله عند حديثه عن الفاعل بقوله : " والعامل في الفاعل الفعل ، فإن كان الفاعل مؤنثًا وكان حقيقيًا ، ويُراد بالحقيقي : ذو الفَرْج كناقةٍ وامرأة ، فهذا لا بدَّ من ذكر علامة التأنيث ... وغير الحقيقي كنخلة ودار ، فأنت بالخيار في إلحاق علامة التأنيث وتركها ، إن شئت ألحقتها وهو أحسن ، وإن شئت حذفتها وتأولت تذكير المؤنث فتكون الدار هي المنزل "[2] .

وأمّا (الأصل) فمن ذلك ما ذكره في (باب الشرط وجوابه) قوله : " الشرط وجوابه على أربعة أضرب : مستقبلين : إنْ تكرمْني أكرمْكَ وهذا هو الأصل ؛ لأنّك تعده بإيقاع الفعل تُجيزُهُ عليه وهذا مستقبلٌ ... "[3] .

---

(1) شرح الواسطي : 62 ، وينظر : شرح اللمع لابن برهان : 107/1 ، وتوجيه اللمع : 183 ، وتوجيه اللمع (رسالة) : 83 .

(2) شرح الواسطي : 36 .

(3) نفسه : 176 .

أمّا (الأكثر) فقد كَثُرَ وروده في شرح الواسطي ، من ذلك ما ذكره في (باب الألفات) عند حديثه عن ألف (أيمن) ، إذ قال : " فأمّا (أيمن) فقد كسر ألفَها قومٌ من العرب ، والأكثر الفتح "[1] .

أمّا (الأولى) فمثاله ما ذكره في (باب جمع التأنيث) ، إذ قال : " تقول في جمع مسلمة : مُسلمات وكان الأصل : مسلمتات ، فحذفت التاء الأولى وكانت أولى بالحذف ؛ لأنّ الثانية تدلّ على الجمع والتأنيث "[2] .

ثانياً – مراتب القياس :

لم يذكر الواسطي الضرير من مراتب القياس إلاّ القياس الشاذ في شرحه ، وسأوضح ذلك فيما يأتي :

القياس الشاذ

الشذوذ في اللغة : حدّه الجوهري (ت398هـ) بقوله : " شذَّ عنه ويَشُذُّ ويَشِذُّ شذوذًا : انفرد عن الجمهور ، فهو شاذ "[3] .

أمّا في الاصطلاح فهو " ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره "[4] ، فهو مقابل المطّرد[5] .

وقد تابع الواسطيُّ الضريرُ البصريين في عدم القياس على الشاذ ، فمن أمثلة ذلك ما جاء في (باب التصغير) قوله : " وقد شذَّ شيءٌ من التصغير لا يُقاس عليه ، قالوا : عَشِيَّة عُشَيْشِيَّة ، فزادوا شينًا لم تكن في الكلمة ، وقالوا في مغرب الشمس : مُغَيْرِبان ، فزادوا ألفًا ونونًا ، والقياس : مُغَيْرِب ، وفي تصغير إنسان : أُنَيْسِيان ، فزادوا ياءً والأصل : أُنَيْسان ، وقالوا في الأصيل : أُصَيْلال ، ففي هذا شذوذ من ثلاثة أوجه : الأول : أنّ الأصيل واحد ولا يجوز جمعه ، الثاني : أنّه كان يجب أن

---

(1) شرح الواسطي : 261 ، وينظر : الجنى الداني : 538 .
(2) شرح الواسطي : 25 .
(3) تاج اللغة وصحاح العربية (شذذ) .
(4) الخصائص : 97/1 ، وينظر : شروح اللمع موازنة : 134 .
(5) الشاهد وأصول النحو : 236 .

يُجمع بالألف والتاء ؛ لأنّه ما لا يعقل ، الثالث : أنّه كان أُصَيْلان بالنون ، فأبدلوا من النون لامًا ... "[1] .

ثالثًا : أحكام أخرى تتعلّق بالقياس :

1- مفاضلة بين الأقيسة :

الواسطي الضرير يفاضل بين قياسين ، فيرجح أحدهما على الآخر ، فمن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن (ما) إذا كانت حرفًا ، إذ قال : " تكون نافية ... وقد اختلف العرب فيها فأهل الحجاز يُعملونها عمل ليس إذا تقدّم الاسم وتأخر الخبر ، ولم تدخل إلاّ بينهما ... وبنو تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر كهل ولولا ، وهي أقيس اللغتين "[2] .

2- القياس على الكثير :

بخلاف ما سبق كان الواسطي " يجيز القياس على الكثير أحيانًا ، إذ منع القياس على (فَعَّال) في النسب على الرغم من كثرته ، إذ قال : " فإن نسبتَ إلى بائع الخبز ، وبائع البزّ وما أشبه ذلك صُغتَ اسمًا على (فَعَّال) فقلت : (خَبَّاز) ، و(بَزَّاز) وهو كثير ، ومع كثرته ليس بقياس ؛ لأنّك لا تقول في بائع الدقيق : دَقَّاق ، وإنّما تقول : دقيقيّ على القياس "[3] . ، فهو يوافق سيبويه في هذه المسألة[4] ، ويخالف المبرّد الذي جوّز القياس عليه[5] .

وقال الواسطي أيضًا في (باب النسب) : " وقالوا : شام ، وتهام ، ويمان ، والأصل : شاميٌّ ، وتهاميٌّ ، ويمانيٌّ ، فحذفوا إحدى الياءين وأبدلوا منها الفاء ، وربّما جمعوا بين الألف وبين يائي النسب ، فقالوا : يمانيٌّ ، وتهاميٌّ ، وهو ضعيف وكلّ هذا مع كثرته ليس بقياس ، وإنّما يُتبع فيه السماع "[6] ، إلاّ أنّ هذه المسألة

---

(1) شرح الواسطي : 259 .
(2) نفسه : 45 – 46 .
(3) نفسه : 249 .
(4) ينظر : الكتاب : 382/3 ، وشروح اللمع موازنة : 142 .
(5) ينظر : المقتضب : 161/3 ، وشروح اللمع موازنة : 142 .
(6) شرح الواسطي : 250 .

فيها خلاف بين العلماء في حذف إحدى الياءين ، وتعويض الألف منها ، إذ ذهب المبرد (ت285هـ) إلى " أنّ الألف في (تهام) غير الألف في (تهامة) حيث إنّهم حذفوا إحدى الياءين ، فعوضوا منها ألفًا "[1] ، وهذا ما قاله سيبويه نقلاً عن الخليل[2] .

3- ما لا يعضدُهُ السماع لا يقاس عليه :

من المعلوم أنّ السماع هو الأصل في اللغة ، ودُوِّنت بموجبه اللغة العربية وعليه يقاس المسموع الفصيح الشائع من كلام أهل اللغة لا الشاذ الضعيف ، فالقواعد يعضدها السماع ، والمسموع تُصفِّيه القواعد ، فإذا جاء نحوي بحُكْمٍ لا يعضده السماع رُدَّ عليه حكمه ، وقيل له : لم يسمع عن العرب ما تدعيه ، وهذا حال الواسطي الضرير ، فقد جعل عدم السماع حجةً في الردّ على الأخفش في ما ذهب إليه من أنّ (زيدٌ) في جملة (خلفَكَ زيدٌ) مرفوع بالظرف ، إذ قال : " فإن قلت : (خلفَكَ زيدٌ) أو (في الدار زيدٌ) رفعتَ زيدًا عند سيبويه[3] بالابتداء ، وجعلت الظرف قبله خبرًا عنه ، وقال الأخفش[4] : (زيد) يرتفع بالظرف تقديره : (خلفَكَ زيدٌ) زيدٌ) فالرافع لـ (زيد) (خلفك) وهذا غير صحيح ؛ لأنّه لو كان هكذا لقلت : (إنَّ خلفَكَ زيدٌ) فرفعتَ (زيدًا) ، قال الأخفش : قد اجتمع عاملان : إنّ والظرف ، فأعملت (إنّ) دون الظرف ، قيل له : هذا خطأ ؛ لأنّه لو كان هكذا لسُمِعَ إعمال الظرف في بعض الأقوال ، فلما لم يُسمع هذا عُلِمَ أنّ الظرف لا يَرْفَعُ شيئًا "[5] .

المبحث الثالث

---

(1) ينظر : المقتضب : 145/3 ، وشروح اللمع موازنة : 142 .

(2) ينظر : الكتاب : 338/3 .

(3) ينظر : نفسه : 406/1 .

(4) ينظر : الإنصاف : 51/1 مسألة (6) ، والارتشاف : 1121/3 .

(5) شرح الواسطي : 30 ، وينظر : شرح الكافية : 224/1 ، والإنصاف مسألة (6) : 51/1 ، وشرح الجمل : 158/1 – 159 ، وارتشاف الضَرَب : 1121/3 ، وشروح اللمع موازنة : 146 .

التعليل

اعتنى الواسطي الضرير بالتعليل كثيرًا ، فجاء شرحه مليئًا بالتعليل ، فلا نكاد نقف على حكم نحوي ، أو مسألة نحوية أو صرفية عرض لها من دون أن يعللها ويكشف أسرارها ، فقد جمع أكثر التعليلات ممن سبقه وأضاف إليها ما رآه مناسبًا ، وتمتاز تعليلاته بالسلامة والوضوح وعدم التعقيد وهي كثيرة جدًّا أذكر منها :

1 –علة الاختصار : وردت هذه العلة عند أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس النحوي (ت490هـ) ، وشرح هذه العلة تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم النحوي (ت749هـ)[1] ، وورد أيضًا عن الشيخ يحيى الشاوي (ت1096هـ)[2] ، وعلّل بها الواسطي الضرير في حروف الجزاء إذ قال : " وأصل حروف الجزاء (إنْ) ؛ لأنّ (إنْ) لا تصلح لغير الجزاء ، وغيرها يكون لها معانٍ أُخَر ... فيجوز فيها ما لا يجوز في أخواتها من إيلائها الاسم فيقولون : إنْ زيدًا أكرمتَهُ نفعك ، ولا يجوز في أخواتها أن يليها الاسم ، وأيضًا تقول : أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ ، فيسدّ الكلام المتقدم مسدّ الجواب ، ولا يجوز في مثل هذا في أخواتها ، وإنّما جِيءَ بحروف الشرط اختصارًا من التكرير "[3] .

2 –علة تشبيه : و " هي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا "[4] ، وردت هذه العلة عند ابن الوراق (ت381هـ) ، والجليس النحوي ، والشيخ يحيى[5] ، ومما علّل بها الواسطي الضرير في نصب المشبه بالمضاف وهو وهو المسمى بـ (الطويل) نحو : يا ضاربًا زيدًا ، إذ قال : " فأمّا الطويل فإنّما نُصِبَ ؛ لمشابهته بالمضاف ، ووجه التشبيه من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ الأول عامل في الثاني ، والثاني من تمام الأول ، والأول يقتضي الثاني

---

(1) ينظر : الاقتراح : 83 .

(2) ينظر : ارتقاء السيادة : 71 .

(3) شرح الواسطي : 174 – 175 ، وينظر : الكتاب : 63/1 .

(4) علل النحو : 83 .

(5) ينظر : نفسه : 83 ، والاقتراح : 83 ، وارتقاء السيادة : 71 .

، كما أنّ المضاف كذلك ، فلما أشبه من هذه الوجوه حُمِلَ عليه فنصب كنصبه ... "[1] .

3 –علة تضمين : علّل بها الواسطي الضرير في بناء (كَمْ) ، إذ قال : " وهي اسم مبني بُنيت لأجل شيئين : إذا كانت استفهامًا ؛ فلتضمنها معنى حرف الاستفهام ... "[2] ، وعلّل بها أيضًا في بناء (مَنْ) في الجزاء والاستفهام ، إذ قال : " ففي الجزاء والاستفهام بُنيت ؛ لتضمنها معنى الحرف "[3] .

4 –علة تمكين : مما علّل بها الواسطي الضرير بناء (قبلُ ، وبعدُ) على الحركة ، إذ قال : " فأمّا (قبلُ ، وبعدُ) فبُنِيا لقطعهما عن الإضافة وبنيت على حركة ؛ لأنّ لها أصلاً في التمكن "[4] .

5 –علة ثقل : وهي " أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفًا أو حركة "[5] ، وردت هذه العلة عند ابن الوراق ، والجليس النحوي ، والشيخ يحيى الشاوي[6] ، وعلّل الواسطي بها في حديثه عن (لَنْ) ، إذ قال : " فأمّا (لَنْ) فعند الخليل أصلها (لا أَنْ) ثمّ حذف الألف من (لا) والهمزة من (أنْ) ، فبَقِيَ (لَنْ) ، وفُعِلَ ذلك لثقل العوامل "[7] ، وعلّل بها أيضًا في (باب ما لا ينصرف) ، إذ إذ قال : " الأسباب المانعة من الصرف تسعة : وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصّه ، وإنّما اعتدّ بوزن الفعل ؛ لثقل الفعل "[8] .

---

(1) شرح الواسطي : 140 ، وينظر : ارتشاف الضَّرَب : 2202/4 .

(2) شرح الواسطي : 194 .

(3) نفسه : 264 .

(4) نفسه : 11 .

(5) علل النحو : 86 .

(6) ينظر : نفسه : 86 ، والاقتراح : 83 ، وارتقاء السيادة : 71 .

(7) شرح الواسطي : 165 .

(8) شرح الواسطي : 197 .

6 –علـة جدل الشيئين كالشـيء الواحد : علّل بهـا الواسطي الضـرير فـي (بـاب حبّذا) ، إذ قـال : " لا يجـوز الفصـل بين (حـبَّ) و (ذا) ؛ لأنّهمـا قـد صـارا كالشيء الواحد "[1] .

7 –علـة الحمل علـى النقيض : وردت هذه العلـة عند الجليس النحـوي ، والشيخ يحيـى الشـاوي[2] ، وقد علّل بهـا الواسطي الضـرير فـي حديثـه عن مشـابهة (كم) لـ (رُبَّ) ، إذ قـال : " أمّـا (كَمْ) فتكـون اسـتفهامًا وخبـرًا ، فقد أشـبهت (رُبَّ) ؛ لأنّها نقيضتها ، فإنّ (رُبَّ) للتقليل ، و(كَمْ) للتكثير ، والشـيء يُحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره "[3] .

8 –علـة خفـة : وهـي علـة " تتصـل بأحـد طبـاع العـرب فـي القـول ، فقـد كـانوا يميلون إلـى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مُخِلاً بكلامِهِم "[4] . وردت هذه العلـة عنـد ابـن الـوراق ، والجلـيس النحـوي ، وابـن مكتـوم ، والشـيخ يحيـى الشـاوي[5] ، وقد علّل بهـا الواسطي الضـرير ، إذ قـال : " الجزم يـدخل فـي الأفعال ولا يدخل فـي الأسماء ، وإنّما لم يدخل عليها ؛ لخفتها "[6] ، وعلّل أيضًـا فـي فتح (أينَ) و (كيفَ) ، إذ قال : " فبُنيا ؛ لتضـمنهما معنـى حـرف الاستفهام وحُرِّكا ؛ لأنّ قبل آخرهما ساكنٌ ، وبُنيا على الفتح لخفته "[7] .

9 –علـة خوف اللبس : " وهـي من العلل التـي توخاها العرب فـي كلامهم بدافع الحرص على الإبانة والوضوح ، يتحاشون ما خلط بين المعاني "[8] . وردت

---

(1) نفسه : 187 .

(2) ينظر : الاقتراح : 83 ، وارتقاء السيادة : 71 .

(3) شرح الواسطي : 12 .

(4) علل النحو : 83 .

(5) ينظر : نفسه ، والاقتراح : 83 ، وارتقاء السيادة : 71 .

(6) شرح الواسطي : 9 .

(7) نفسه : 10 ، وينظر : شرح الجمل : 337/3 .

(8) علل النحو : 82 .

وردت هذه العلة عند ابن الوراق[1] ، وعلّل بها الواسطي الضرير في منع حذف الألف من (يضربان) ؛ لئلا يلتبس بالواحد ، قوله : " ولا يجوز حذف الألف من يضربان ؛ لئلا يلتبس بالواحد إذا قلت : ليضربن "[2] .

10 –علة دلالة : وردت هذه العلة عند ابن الوراق ، والجليس النحوي[3] ، وذكر الواسطي الضرير هذه العلة في (باب ما لا ينصرف) ، إذ قال : " وأصل الأسماء كلّها الصرف ، فيجب أن يدخلها جميع الإعراب ؛ لأنّها تدلّ على معانٍ مختلفة بلفظٍ واحد "[4] .

11 –علة ضرورة شعرية : وردت هذه العلة عند ابن الوراق[5] ، ومما علّل بها الواسطي الضرير في حذف (أنْ) من خبر (عسى) في الشعر للضرورة كقول هدبة بن الخشرم[6] :

عسى الهمّ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ

فمعناه : أنْ يكون ، فحذف (أنْ) من (يكون) للضرورة "[7] .

12 –علة عوض : وردت هذه العلة عند ابن الوراق ، والجليس النحوي ، والشيخ يحيى الشاوي[8] ، ومما علّل بها الواسطي الضرير في حديثه على التنوين في (جوارٍ وغواشٍ) ، إذ قال : " أمّا التنوين في جوارٍ ونحوه ففيه مذهبان : أحدهما أن يكون عوضًا من المحذوف من قِبَل أنّ الأصل فيه (جواري) ، فحُذِفت الضمة لثقلها على الياء ، وحذف التنوين ؛ لأنّ الاسم لا ينصرف ،

---

(1) ينظر : علل النحو : 82 .

(2) شرح الواسطي : 240 .

(3) ينظر : علل النحو : 89 ، والاقتراح : 83 .

(4) شرح الواسطي : 197 .

(5) ينظر : علل النحو : 89 .

(6) ديوانه : 30 .

(7) شرح الواسطي : 191 .

(8) علل النحو : 87 ، وينظر : الاقتراح : 83 ، وارتقاء السيادة : 70 .

وذهبت الياء ؛ لأنّها في أثقل الجموع ، ثمّ أدخل التنوين عوضًا من هذه الحروف "[1] .

13 ـ علة فرق : وهي علة تتصل بقصد الإبانة ، إذ يعطي للحكمين المتشابهين مظهرين مختلفين توخيًا لدقة الدلالة[2] ، وردت هذه العلة عند ابن الوراق والجليس النحوي ، والشيخ يحيى الشاوي[3] ، وعلّل بها الواسطي الضرير في في كسر اللام وفتحها ، إذ قال : " فأمّا (اللام) فهي على ضربين : للملك فيما يصحّ فيه الملك نحو : المالُ لزيدٍ ، والتخصيص والتحقيق فيما لا يصحّ فيه الملك نحو : المسجد لزيدٍ ، وهي مكسورة إذا دخلت على الظاهر ، وإن أدخلتها على المضمر فتحتها ... وإنّما كُسِرَت مع الظاهر وفتحت مع المضمر للفرق ، فالأصل فيها الفتح "[4] .

14 ـ علة قوّة : وردت هذه العلة عند الواسطي الضرير في حديثه عن ترخيم المفرد المنادى الذي يكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، إذ قال : " وإنّما رُخِّم هذا ؛ لأنّه قد قوي بإخراجه من الإعراب إلى البناء "[5] ، وعلّل بها في (باب المفعول معه) ، إذ قال : " والفعل ينصب الاسم بتقوية الواو ؛ لأنّها قوّته فأوصلته إلى المفعول كما قوَّت (إلاّ) الفعل في الاستثناء "[6] .

ومن الجدير بالذكر أنّ ما سبق ذكره من هذه العلل قد وردت عند شُرَّاح اللمع الآخرين[7] .

---

(1) شرح الواسطي : 209 .

(2) علل النحو : 84 .

(3) نفسه : 84 ، وينظر : الاقتراح : 83 ، وارتقاء السيادة : 70 .

(4) شرح الواسطي : 92 .

(5) نفسه : 150 .

(6) نفسه : 69 .

(7) ينظر : شروح اللمع موازنة : 149 – 168 ، وتوجيه اللمع (رسالة) : 98 – 107 .

ABSTRACT

The study examined the linguistic and grammatical detective in sharah Al – lumai wasita (d.before 469) .

This study is divided into three chapters precede all that introduction and followed by a conclusion highlights of our findings and proven sources and references the introduction deals with the importance of the study of Arabic language and advantages enjoyed by the Arabic language , which makes it one of the most important language in the world and the divisions of the thesis .

The first chapter deals with : wasti dealt with the biography of the onareer and section (II) wasti approach guarantees the duareer its linguistic and grammatical and his approach to utilize them .

The first chapter was titled the term of the language and grammar , and assets as at wasti al – darer and was on six sections : (I) the term of language and grammar in sharh al – lumai and (II) : hearing and (III) : Measurement and (IV) : consensus and (V) accompany the case , and (vi) problem .

The second chapter was titled acoustic and morphological detective was on five part , first : Tilt and (ii) the balance of the morphological and (III) : percentages and (quarter)

miniaturization and (V) : The position of the wasti al – darer some matters of dispute morphological .

The third chapter was entitled detective grammatical explains the al – lumai has six parts (first) : introductions grammatical and (II) : composite nominal and actual and (III) mouncobac and (IV) : prepositims and (V) : disciples and (VI) : methods this was a chapter of the largest chapters due to the size of large grammatical rule as it takes the largest space in the thesis .

The end with several conclusions erached by the research , including that wasti al – darer adopted dramatically hearing to discuss and clarify the accountability of linguistic and grammatical is also citing talk of prophetic sharif saying .